

تقرير الأمين العام عن تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى

أولا - مقدمة

- ١ - قدم سلفي في تقريره المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ عن تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى (S/2006/1019) المقدم عملا بالفقرتين ٩ (د) و ١٣ من قرار مجلس الأمن ١٧٠٦ (٢٠٠٦)، لحة عامة عن الحالة السياسية والأمنية والإنسانية وحالة حقوق الإنسان في البلدين، وعن التحديات المتصلة بحماية اللاجئين والمشردين داخليا وغيرهم من المدنيين في المناطق المتاخمة للحدود مع السودان. وأشار في التقرير أيضا إلى بعض الخيارات الأولية المتعلقة بالولاية والهيكل ومفهوم العمليات، التي من الممكن اعتمادها في ما يتعلق بوجود متعدد الأبعاد للأمم المتحدة في شرق تشاد وشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى، والهادفة إلى تحسين الحالة الأمنية في المناطق الواقعة على طول الحدود بين هذين البلدين والسودان.
- ٢ - ونظر مجلس الأمن في التقرير خلال مشاورات غير رسمية أجريت في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وأصدر رئيس المجلس لاحقا، في أعقاب جلسة عُقدت في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، بيانا (S/PRST/2007/2) أحاط فيه علما بالتقرير المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ وأذن بعودة بعثة التقييم التقني فورا إلى المنطقة بغية وضع الصيغة النهائية لتوصياتها بشأن حجم وهيكل وولاية وجود متعدد الأبعاد للأمم المتحدة.
- ٣ - وطلب البيان الرئاسي أيضا أن أوفد في أقرب وقت ممكن بعثة تحضيرية إلى تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، بالتشاور مع حكومتيهما، على النحو المتوخى في الفقرة ٨٨ من التقرير المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، بغية التعجيل بالاستعدادات لاتخاذ قرار مبكر بشأن النشر المحتمل لوجود متعدد الأبعاد في هذين البلدين.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.



٤ - ويبين هذا التقرير الاستنتاجات التي توصلت إليها بعثة التقييم التقني الثانية المتعددة الأبعاد التي زارت تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى من ٢١ كانون الثاني/يناير إلى ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٧. ويتضمن أيضا وصفا للبعثة التحضيرية ومقترحات مفصلة بشأن حجم وهيكل وولاية وجود متعدد الأبعاد للأمم المتحدة في البلدين.

ثانيا - آخر المستجدات

ألف - تشاد

٥ - ما فتئت الحالة في تشاد متقلبة لا يمكن التنبؤ بها منذ صدور تقرير سلفي المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ في صيغته النهائية. فالقتال بين الجيش الوطني التشادي ومجموعات المتمردين التي أُفيدَ أن بعضها مسلح ويلقى دعما من السودان، والهجمات التي تشنها الميليشيات على السكان المدنيين، استمرا في زعزعة الاستقرار في شرق تشاد، مما أدى إلى إشاعة انعدام الأمن وانتهاكات حقوق الإنسان، مما في ذلك استمرار التشريد الداخلي للسكان المدنيين. وبغية معالجة هذا الوضع، أبقت حكومة تشاد على حالة الطوارئ في وادي فيرا ووادي وسلمات، وهي الأقاليم الثلاثة في شرق تشاد الواقعة على الحدود مع السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى، وكذلك في نجامينا.

٦ - وفي تطور إيجابي، وقّعت الحكومة وفصيل من المجموعة المتمردة "الجبهة الموحدة من أجل التغيير" في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، اتفاقا في طرابلس الغرب يدعو إلى جملة أمور منها دمج العناصر المسلحة التابعة للجبهة في الجيش الوطني التشادي والدرك التشادي. ورغم بعض الصعوبات في تنفيذ الاتفاق، أُفيدَ عن حصول دمج تدريجي لعناصر الجبهة في الجيش الوطني التشادي والدرك التشادي. إلا أن مجموعات أخرى من المتمردين قللت من شأن هذا الاتفاق، بينها اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية، وتجمع القوى الديمقراطية، ومنبر التغيير، ومجموعة الوحدة الوطنية والديمقراطية، وشكّكت في القوة العسكرية للجبهة وقررت، بعد يوم واحد من توقيع الاتفاق، تنسيق جهودها العسكرية ضد الحكومة.

٧ - واستمر نشاط المتمردين طوال شهري كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وفي ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، هاجم اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية واحتل لفترة وجيزة بلدة أونيانغا كبير، في مقاطعة تيبستي الشمالية، التي تقع على بعد أكثر من ٣٥٠ كيلومتر إلى الغرب من الحدود مع السودان. وفي ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، ضم الاتحاد وتجمع القوى الديمقراطية قواهما للاستيلاء على بلدة أديه الحدودية، في أعقاب انتقال حامية تابعة للجيش الوطني التشادي من أديه إلى قوز البيض.

وقد استعاد الجيش الوطني التشادي السيطرة على البلدة في ٢٤ كانون الثاني في أعقاب هجوم جوي على مواقع المتمردين.

٨ - واستمرارا لهذا النمط، عاود اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية ضرباته في ١ شباط/فبراير ٢٠٠٧، فهاجم بلدة أدري الشرقية الواقعة على الحدود مع السودان على بعد ٣٠ كيلومتر غرب الجنينة، عاصمة دارفور الغربية. واندلع قتال عنيف إثر ذلك في الأيام التالية، حافظ فيها الجيش الوطني التشادي على سيطرته على البلدة وأحجر المتمردين على التراجع عائدين إلى داخل السودان. وقد أُبلغ الأمين العام بتفاصيل الهجوم في مذكرة شفوية مؤرخة ١ شباط/فبراير ٢٠٠٧ موجهة من البعثة الدائمة لتشاد لدى الأمم المتحدة. ورغم اندلاع هذه الاشتباكات العنيفة، يمكن القول إن الحالة الأمنية في شرق تشاد تحسنت إلى حد كبير في النصف الثاني من كانون الثاني/يناير. ويعزى هذا الأمر في جزء منه إلى الهجوم المضاد الناجح الذي مكّن القوات الحكومية التشادية من إعادة المتمردين إلى المنطقة الحدودية المتاخمة أو إلى ما وراءها، إلى داخل دارفور.

٩ - ورغم تواصل العنف المرتبط بأنشطة المتمردين، تجدر الإشارة إلى أن هؤلاء لم يستهدفوا المدنيين عموماً. أما الميليشيات فقد استهدفت هجماتها المدنيين. فطوال أواخر كانون الأول/ديسمبر ومطلع كانون الثاني/يناير، هاجمت مجموعات تابعة للميليشيات قرى تشادية في منطقة دار سيلا الواقعة في إقليم وادي. وفي هجوم تميز بوحشيته، هاجمت مجموعات تابعة للميليشيات مدنيين تشاديين بالقرب من بلدة كوكو أنغارانا يومي ١٥ و ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، مما أدى إلى سقوط ٣٠ قتيلاً بينهم سكان محليون، ومشردون داخلياً وعدد قليل من اللاجئين السودانيين الذين ضلوا الطريق خارج مخيماتهم. وأعقب ذلك قتال عنيف بين الجيش الوطني التشادي ومجموعات تابعة للميليشيات في ١٦ كانون الأول/ديسمبر حول بلدة هبيلة الواقعة في المنطقة نفسها، مما أجبر ٩٠٠٠ من المشردين داخلياً الذين كانوا قد لجأوا إلى المنطقة المحيطة بهبيلة على التزوح في اتجاه كوكو أنغارانا؛ وهذه هي المرة الثانية التي يجبرون فيها على التزوح إنقاذاً لأرواحهم.

١٠ - وكنتيجة مباشرة للعنف المستمر وللهجمات التي تشنها الميليشيات على السكان التشاديين، ارتفع عدد المشردين داخلياً في شرق تشاد مما يقدر بنحو ٩٢٠٠٠ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ إلى ١٢٠٠٠٠ تقريباً بحلول ١ شباط/فبراير ٢٠٠٧. وحصل معظم هذا التزوح الجديد في منطقة دار سيلا. وفي هذه الأثناء، استقر عدد اللاجئين في سائر أنحاء شرق تشاد عند ٢٣٢٠٠٠ لاجئاً تقريباً، يقيم ٢٢٠٠٠٠ منهم في ١٢ مخيماً تحظى بدعم من مفوضية الأمم المتحدة للاجئين في حين يعيش الباقون داخل المجتمعات المحلية.

١١ - وزاد ارتفاعُ عدد المشردين داخليا من حدة الأزمة الإنسانية في شرق تشاد. فالمشردون حديثا يستوطنون بشكل ثابت حول مخيمات اللاجئين والبلدات أو القرى الموجودة. وبما أن المساعدة المباشرة المقدمة إلى المشردين داخليا كانت حتى الآن غير كافية، فإنهم يعتمدون إلى حد ما على اللاجئين والسكان المحليين لتشاطر مواردهم القليلة. وكثيرا ما يؤدي ذلك إلى نشوء توتر عندما تكون تلك الموارد شحيحة جدا أو ذات قيمة كبيرة، كما هي الحال بالنسبة للحطب والعلف والمياه. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال آلاف القطع من الذخائر غير المنفجرة مبعثرة في محيط عدد من المناطق المحلية، مما يحول دون الوصول إلى تلك الموارد الشحيحة. ويشكل قرار الحكومة رصد ٨ ملايين دولار لمساعدة المشردين داخليا خطوة بناءة ينبغي استكمالها بمساعدة دولية إضافية.

١٢ - وتعوق الحالة الأمنية أيضا الاستجابة للاحتياجات الإنسانية المتزايدة في شرق تشاد. وبالنظر إلى استمرار عدم الاستقرار، يُطلب من منظمات الإغاثة اتخاذ تدابير احترازية بينها الحد من عدد الموظفين العاملين في الإقليم، على ألا يُسمح لها بالتحرك في بعض المناطق إلا برفقة حراسة مسلحة، مما يجعل من العسير كفاءة تقديم المساعدة الملحة بشكل آمن. بيد أن التخطيط لحالات الطوارئ، بما في ذلك الاعتماد على الموظفين التشاديين واللاجئين أنفسهم، حال حتى الآن دون حصول انقطاع رئيسي في توفير الخدمات الأساسية، لاسيما توفير المعونة الغذائية والرعاية الصحية والنظافة العامة في مخيمات اللاجئين. إلا أن الحالة الأمنية أعاقت تقديم المساعدة إلى المشردين داخليا.

باء - جمهورية أفريقيا الوسطى

١٣ - أُحرزَ في جمهورية أفريقيا الوسطى تقدم جدير بالملاحظة على الجبهة السياسية منذ صدور تقرير سلفي المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. فقد وافق رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى على بدء حوار شامل للجميع مع أحزاب المعارضة وممثلين عن حركة التمرد العسكري. وتتزعم عملية إجراء الحوار الحالي مجموعة من المجتمع المدني في جمهورية أفريقيا الوسطى هي "مجموعة الحكماء"، التي تضم ممثلين عن جميع الأديان الموجودة في البلد، ورئيس لجنة متابعة تنفيذ نتائج الحوار الوطني لعام ٢٠٠٣ ورئيس الجمعيات الوطنية لحقوق الإنسان. وتحظى هذه المجموعة بمساعدة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

١٤ - وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، التقى الرئيس فرنسوا بوزيزيه بممثلي مختلف جماعات التمرد الناشطة في جمهورية أفريقيا الوسطى، في سرت، لبيبا، وفي ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٧، وقعت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وجماعات التمرد هذه اتفاق سلام ينص

على أمور منها الوقف الفوري للأعمال القتالية. وتتمثل الخطوة التالية من عملية الحوار في إجراء مزيد من المشاورات ووضع اتفاقات للمصالحة الوطنية. ومن المقرر إجراء المرحلة الختامية من هذا الحوار في الأشهر المقبلة التي يُتوقع خلالها توقيع اتفاق شامل بين جميع أصحاب المصلحة الوطنيين.

١٥ - وفي غضون ذلك، شرع السكان المدنيون في العودة إلى بلدانهم في الجزء الشمالي الشرقي من البلد، التي كان قد احتلها المتمردون قبل أن تسترجعها لاحقاً القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى، مدعومة من القوة المتعددة الجنسيات دون الإقليمية التابعة للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، والقوات الفرنسية الموجودة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

١٦ - كما أتاح بسط الحكومة سلطتها من جديد في بيراو للجهات الفاعلة في المجال الإنساني بدء أعمال التقييم في محافظة فاكاغا. وقد أكدت الاستنتاجات التي توصلت إليها هذه الجهات أن بعض البلدات والقرى تعرض لقدرة كبير من الدمار وأنه يمكن أن تبقى شرائح من السكان مشردة داخليا وسط خوف من تجدد الهجمات، وكذلك من الأعمال الانتقامية من جانب الجيش الوطني بسبب الدعم الذي يُزعم أنهم قدموه إلى حركة التمرد.

١٧ - ومع أن تركيز بعثة التقييم التقني كان منصبا على الجزء الشمالي الشرقي من جمهورية أفريقيا الوسطى، فإن الوضع الأمني في الجزء الشمالي الغربي منها لا يزال متقلبا. ففي ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، أفيد أن مجموعة من المتمردين هاجمت بلدة باوا الواقعة شمال غرب البلد، مما أدى إلى سقوط ضحايا ووقوع إصابات. وفي هذا السياق، وعلى النحو المشار إليه في التقرير المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، تشكل الحالة الإنسانية في الجزء الشمالي الغربي من جمهورية أفريقيا الوسطى مدعاة للقلق الشديد، لأن أكثر من ٧٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا يعيشون تحت تهديد حدوث عنف عشوائي.

ثالثا - بعثة التقييم التقني

ألف - برنامج العمل

١٨ - تولّت إدارة عمليات حفظ السلام قيادة بعثة التقييم التقني الثانية الموفدة إلى تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، والتي ضمت موظفين من إدارة الشؤون السياسية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وإدارة شؤون السلامة والأمن في الأمم المتحدة.

١٩ - وقد وصلت بعثة التقييم إلى تشاد في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، لإجراء مشاورات لمدة يومين مع المسؤولين التشاديين، بمن فيهم وزير الخارجية ورئيس الأركان العسكرية واللجنة المشتركة بين الوزارات المكلفة بتنسيق الاتصالات مع بعثة التقييم، ومع فريق الأمم المتحدة القطري، وأعضاء السلك الدبلوماسي والمنظمات الإنسانية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة.

٢٠ - وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، سافرت بعثة التقييم برفقة ضباط اتصال من الجيش الوطني التشادي وقوة الدرك والشرطة إلى أبيشي في شرق تشاد حيث أجرت مشاورات مع السلطات المحلية وممثلي فريق الأمم المتحدة القطري، والمنظمات الإنسانية.

٢١ - وفي الفترة من ٢٤ إلى ٢٨ كانون الثاني/يناير، قامت بعثة التقييم بزيارة إلى بلدات أدري، وباهاي، وبلتن، وفارشانا، وقوز البيضا، وعريبا، وكوكو أنغارانا، وتين. كما زارت مخيمات اللاجئين وأماكن استيطان المشردين داخلها القريبة من هذه المناطق، بما في ذلك فارشانا، وغاغا، وقوز أمير، وإريديمي وأوري كاسوني. وتلقى الفريق طيلة الزيارة التي قام بها إلى تشاد الدعم التشغيلي المباشر من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وخدمات النقل الجوي بالطائرات العمودية من القوات العسكرية الفرنسية المتمركزة في أبيشي.

٢٢ - وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير، سافرت بعثة التقييم إلى بانغي لإجراء مشاورات مع مسؤولين حكوميين وممثلين عن القوات المسلحة وقوة الدرك والشرطة؛ وعقدت جلسات إحاطة مع مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وفريق الأمم المتحدة القطري؛ وعقد اجتماع مع أعضاء السلك الدبلوماسي.

٢٣ - وفي الفترة من ٣١ كانون الثاني/يناير إلى ١ شباط/فبراير، سافر أعضاء بعثة التقييم إلى محافظة فاكاغا في جمهورية أفريقيا الوسطى لإجراء تقييم مباشر للحالة في بلدة بيراو والمنطقة المحيطة بها. وسافر هذا الفريق فيما بعد إلى أم دافوك الواقعة على الحدود مع السودان للقيام بمزيد من تفصي الحقائق.

٢٤ - وعادت بعثة التقييم إلى نجامينا في الفترة من ٢ إلى ٦ شباط/فبراير حيث التحق بها هادي العنابي الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، الذي التقى بالرئيس ديبي في ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٧، ومع مسؤولين حكوميين آخرين، فضلا عن فريق الأمم المتحدة القطري وأعضاء السلك الدبلوماسي في نجامينا. وفي ٥ شباط/فبراير، أطلع فريق التقييم أيضا اللجنة المشتركة بين الوزارات على نتائج عمله واستنتاجاته الأولية.

باء - النتائج الرئيسية: تشاد

٢٥ - خلال الزيارة التي قامت بها بعثة التقييم إلى شرق تشاد، أبدت السلطات التشادية المحلية والسكان المحليون المتضررون ومنظمات إنسانية عديدة تأييدا واسعا لفكرة النشر المبكر لوجود متعدد الأبعاد للأمم المتحدة يركّز على حماية المدنيين في المنطقة وتهدئة التوترات الحدودية. وكان من رأي السلطات التشادية أيضا، ومن ضمنها وزير الخارجية وأعضاء السلك الدبلوماسي في تشاد، أن أي عملية نشر تقوم بها الأمم المتحدة ينبغي أن تكون مشروطة بشكل مباشر بإقامة حوار مفتوح أمام الجميع في تشاد.

٢٦ - وأجرت بعثة التقييم أيضا اتصالا مع ممثلي بعض الجماعات المتمردة لإطلاعها على النشر المحتمل لوجود متعدد الأبعاد للأمم المتحدة قرب الحدود مع السودان. وردا على ذلك، شدد المتحاورون من المتمردين على أنهم لن يعترضوا على وجود عملية محايدة للأمم المتحدة. غير أنهم إذا شعروا أن الأمم المتحدة تعمل بنشاط لدعم العمليات العسكرية التي تقوم بها الحكومة فسينظرون لقوة الأمم المتحدة على أنها محاربة.

٢٧ - ومن تقييم الحالة الأمنية في شرق تشاد يتضح بجلاء أن أنشطة الحركات المتمردة المسلحة الساعية إلى الإطاحة بالحكومة لا تزال تزعزع استقرار المنطقة. ولا أدلّ على ذلك من الحالة السائدة في أدري التي تعرضت لهجوم جماعات متمردة في ١ شباط/فبراير ٢٠٠٧. ويركّز الجيش الوطني التشادي على التصدي للخطر الذي يشكّله المتمرّدون، مما يؤثر على قدرته على توفير الحماية للمدنيين وكفالة استتباب القانون والنظام على امتداد الجزء الشرقي للبلد.

٢٨ - وخلال المناقشات التي جرت مع ممثلي المشردين داخليا واللاجئين جرى أيضا توضيح أن مليشيات توصف بأنها من "الجنجويد" وتتمركز في السودان وتعتبر الحدود إلى تشاد للهجوم على المدنيين تعتبر في مقدمة المخاطر التي تهدد سلامتهم. وبدأ أن المدنيين التشاديين أكثر تعرضا لهذه الهجمات التي أدت إلى التدمير الجزئي لموقع المشردين داخليا في هايلبي في محافظة سلما.

٢٩ - وحددت البعثة أيضا أو تأكدت من وجود تهديدات أخرى للمدنيين إضافة إلى الغارات الآتية من السودان. وكان أول هذه التهديدات هو التوتر والعنف الطائفيان، ولا سيما في مقاطعة دار سيلا بإقليم وادي حيث تشير أدلة قاطعة ومنها شهادات سرية، إلى أن السكان المحليين والمشردين داخليا تعرضوا للهجوم والتشريد والقتل على يد مليشيات تتألف في معظمها من عناصر تشادية.

٣٠ - وعلاوة على ذلك، تلقت بعثة التقييم تقارير موثوقة عديدة تفيد أن جماعات متمردة سودانية تقوم بعملياتها وبالتجنيد العلني في مخيمي أوربي كاسوني وأم ناباك قرب الحدود مع السودان وما حولهما في إقليم وادي فيرا، وكذلك في مخيمات أخرى للاجئين، وأن هناك أطفالا في صفوف من يجري تجنيدهم. ورغم اتفاق الحكومة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على أنه ينبغي نقل هذه المخيمات التي هي قريبة جدا من الحدود إلى منطقة أبعد في عمق الأراضي التشادية، حفاظا على طابعها المدني والإنساني، لم تحدد حتى الآن أي مواقع بديلة مناسبة.

٣١ - وفي نفس الوقت، لا تزال الجوانب الأمنية للأزمة تشكل بؤرة اهتمام السلطات التشادية. وقد أوضحت الحكومة أنها لن تشرك الجماعات المتمردة في الحوار حتى تسلم أسلحتها. ونتيجة لذلك، لا توجد حتى الآن أي عملية سياسية أو عملية مصالحة مهمة للقيام بصفة رسمية بتحديد ومعالجة مظالم الجماعات المتمردة التشادية أو مناقشة أسباب العنف الطائفي الذي شكل تهديدا خطيرا لسلامة المدنيين التشاديين وأمنهم. وعلاوة على ذلك، يبدو أن الآليات التقليدية لتسوية النزاعات أصبحت متهاوية أمام شدة العنف ووتيرته في السنتين الأخيرتين، رغم أنه بعد توقيع الاتفاق بين الجبهة المتحدة من أجل التغيير الديمقراطي والحكومة في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر جرى توقيع اتفاق مصالحة بين جماعة ديدجو والجماعات العربية في جنوب شرق تشاد، للاستجابة لمتطلبات الدفاع عن النفس، ردا على الهجمات المتكررة من جانب مليشيا "الجنجويد".

٣٢ - كما اكتسبت بعثة التقييم خلال الزيارة التي قامت بها خيرة مباشرة بالتحديات اللوجستية المتعلقة بإيفاد بعثة متعددة الأبعاد إلى شرق تشاد. فهذا الإقليم الشاسع التي تناهز مساحته ١٦٥ ٠٠٠ كيلومتر مربع تحترقه وديان جافة في معظم السنة لكنها يمكن أن تفيض في دقائق خلال موسم الأمطار (أيار/مايو - تشرين الأول/أكتوبر). ومعظم الطرق مسالك رملية أو ترابية يصبح المرور فيها متعذرا خلال هذه الفترة، مما يجعل أجزاء كبيرة من الأراضي معزولة لفترات طويلة. وعلاوة على ذلك، ليس هناك إلا مهبط طائرات واحد في المنطقة يمكن أن يقدم الخدمات لطائرات كبيرة، أما الهياكل الأساسية للاتصالات فهي قليلة أو منعدمة.

٣٣ - وفي ختام بعثة التقييم، استقبل الرئيس ديبى السيد العنابي في ٥ شباط/فبراير في أم تيهام في شرق تشاد. وأشار الرئيس إلى أنه وافق سابقا من حيث المبدأ على نشر وجود متعدد الأبعاد للأمم المتحدة. غير أنه أعرب عن قلقه من العنصر العسكري في البعثة المقترحة. وشدد على أن تشاد قد طلبت إلى مجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦

إيفاد "قوة مدنية" إلى المخيمات الموجودة في شرق تشاد. وأكد الرئيس أن حكومة تشاد لم تطلب نشر قوة عسكرية. وعلاوة على ذلك، أعرب عن رأي مفاده أن المجتمع الدولي ينظر في أمر نشر قوة عسكرية للأمم المتحدة في تشاد بسبب رفض السودان قبول نشر عملية للأمم المتحدة في دارفور. وأكد الرئيس ديبي أنه يود الاطلاع على تفاصيل إضافية خطية بشأن العملية المقترحة قبل اتخاذ قرار نهائي. وعليه، وبالإضافة إلى الإحاطة المستفيضة والمفصلة التي قدمتها بعثة التقييم التقني إلى اللجنة التشادية المشتركة بين الوزارات بشأن ما توصلت إليه من نتائج في نهاية مهمتها، سلمت البعثة في ٦ شباط/فبراير إلى الجنرال نغومين، المنسق العسكري لوزارة الخارجية ورئيس اللجنة المشتركة بين الوزارات، مذكرة تتضمن التوصيات التي اقترحتها بشأن ولاية وحجم وهيكل العملية المتعددة الأبعاد للأمم المتحدة في شرق تشاد. وأوضحت بعثة التقييم التقني أن هذه التوصيات رهن بموافقة الأمين العام، ومجلس الأمن في نهاية المطاف.

جيم - النتائج الرئيسية: جمهورية أفريقيا الوسطى

٣٤ - عاد كثير من السكان المدنيين الذي فروا من بيراو خلال القتال الذي وقع في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ وبدا أن الحالة قد استقرت في بيراو وكذلك في أم دافوك على الحدود مع السودان بسبب وجود القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى وقوة الدرك والشرطة في البلديتين معا، إلى جانب وجود مفرزة فرنسية صغيرة في بيراو. غير أنه لا تزال هناك جيوب يندم فيها الأمن في محافظة فاكاغا في إقليم غورديل وتيرينغولو وفي شمال بريا. وتقدر بعض المصادر عدد المشردين داخليا في الإقليم (ومعظمهم من جماعة غولا العرقية) بنحو ١٠.٠٠٠ شخص. وتفيد التقارير أن فلول الجماعات المتمردة لا تزال موجودة في هذه المناطق.

٣٥ - وفضلا عن ذلك، لا يزال هناك عدد من العوامل الأخرى التي تساهم في انعدام الأمن، ومنها العناصر الإجرامية والقائمون بالصيد غير المشروع الذين ينتهزون فرصة انعدام القانون في المنطقة وسهولة اختراق الحدود مع السودان. وأطلعت بعثة التقييم أيضا على ادعاءات بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان وأعمال عنف استهدفت المدنيين، بما في ذلك على يد القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى انتقاما من هذه المجتمعات التي يعتقد أنها تدعم المتمردين.

٣٦ - ويذلل المدنيون في محافظة فاكاغا قصارى الجهود للعودة إلى الحياة العادية. ومع أنه ليس هناك ما يدل على وجود حالة طوارئ إنسانية في الظرف الراهن فإن العزلة والتهميش الاقتصادي ثم انعدام الأمن في الآونة الأخيرة كلها أمور تولدت عنها احتياجات ملحة للإغاثة والإنعاش يبدو أن الحكومة المركزية عاجزة الآن عن تلبيةها.

٣٧ - ولاحظ الفريق أن قرار حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى إغلاق حدودها مع السودان يؤثر سلبا على الطرق التجارية التقليدية المؤدية من السودان إلى محافظة فاكاغا. فالسكان المحليون يعتمدون اعتمادا كبيرا تقريبا على حرية تدفق السلع والخدمات عبر الحدود.

٣٨ - ولم تعثر بعثة التقييم خلال زيارتها القصيرة على أدلة قاطعة على وجود صلة مباشرة بين الحالة السائدة في محافظة فاكاغا والأزمة القائمة في دارفور. بيد أن بعثة التقييم وقد وضعت في اعتبارها الأحداث التي وقعت في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ عندما احتلت جماعات متمردة يدعى أنها تلقت دعما خارجيا عددا من البلدات في محافظة فاكاغا، أحاطت علما بوجهة نظر الحكومة التي مفادها أن الحالتين مترابطتان. كما أحاطت علما بدعوة الحكومة إلى أن تعالج عملية النشر التي ستقوم بها الأمم المتحدة التأثير المحتمل لأزمة دارفور على جمهورية أفريقيا الوسطى.

رابعا - البعثة التحضيرية

ألف - معلومات أساسية

٣٩ - بالنظر إلى ما سبق، وبموجب البيان الرئاسي (S/PRST/2007/2) الذي أصدره مجلس الأمن في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، قمت باتخاذ الخطوات اللازمة لإيفاد بعثة تحضيرية إلى تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى. وستتولى البعثة التحضيرية، التي ستسمى بعثة الأمم المتحدة في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، الإعداد لإنشاء الوجود المتعدد الأبعاد الذي أشار إليه البيان الرئاسي المؤرخ ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.

٤٠ - وطوال بعثة التقييم التقني، نوقشت مع السلطات المحلية وأصحاب المصلحة الآخرين المعايير العامة للبعثة التحضيرية. وفي ضوء تلك المناقشات، واستنادا إلى توجيهات مجلس الأمن، يجري التجهيز لإنشاء البعثة التحضيرية كما يلي.

باء - الولاية

٤١ - وفقا للبيان الرئاسي المؤرخ ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، حُدِّدت ولاية البعثة بناء على الفقرة ٨٨ من تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ بشأن تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى. وبالتالي ستركز أنشطة البعثة على تلك الاستعدادات، التي ستهيئ الوضع لإنشاء الوجود المتعدد الأبعاد بهدف توفير الحماية للمدنيين والمساعدة في الحد من اتساع رقعة صراع دارفور. وسيطلب ذلك جمع معلومات عن الحالة في شرق تشاد للتوصل

إلى فهم تام للتحديات الأمنية والتحديات المتعلقة بالحماية التي سوف يواجهها وجود متعدد الأبعاد للأمم المتحدة في المنطقة.

٤٢ - وفي حالة صدور إذن من مجلس الأمن بإنشاء وجود متعدد الأبعاد للأمم المتحدة في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، فإنه من المتوقع أن تُدمج البعثة في تلك العملية.

جيم - المهام

٤٣ - من أجل إنجاز الخطوات السالفة الذكر، سيتعين على البعثة إقامة اتصال فعال مع جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين (بما في ذلك الحكومات، والأجهزة العسكرية والشرطة والدرك على الصعيد الوطني، وجميع فصائل المعارضة التي لها مصداقية، والقوات الفرنسية، والجهات العاملة في مجال المساعدة الإنسانية، والمجتمع المدني، وبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، وبعثة الأمم المتحدة في السودان، والقوة المتعددة الجنسيات التابعة للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا)، للشروع في الأنشطة التحضيرية، بما في ذلك مواصلة التخطيط المفصل واتخاذ تدابير لوجستية استعدادا لانتشار عملية متعددة الأبعاد للأمم المتحدة، ودعم إقامة إطار للحوار البناء بين الحكومات المعنية في المنطقة وبين الحكومة وفصائل المعارضة، وإقامة اتصال مع الأفرقة القطرية للأمم المتحدة في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى على حد سواء، ومع مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى لكفالة الاستفادة من أوجه التكامل، وإقامة اتصال أيضا مع جهات العمل الإنساني الأوسع نطاقا في البلدين، ووضع آليات تسهم في تحسين الأحوال الأمنية وحماية المدنيين بهدف الإسهام في الحد من العنف في المنطقة.

دال - تشكيل البعثة

٤٤ - سيقود البعثة رئيس لها سيكون ممثل الأمين العام في تشاد ومسؤولا عن تنفيذ ولاية حفظ السلام في شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى. وستألف البعثة من موظفين للشؤون السياسية/المدنية، والشؤون القانونية، وأفراد عسكريين، وأفراد شرطة، وموظفين للشؤون القضائية، وموظفين للعمل الإنساني في مجال الإصلاح والتأهيل، وموظفين لحقوق الإنسان، والإجراءات المتعلقة بالألغام، والإعلام، والسلوك والانضباط، والسلامة والأمن، والشؤون الإدارية، ودعم البعثة، وسيتولى كل هؤلاء تنفيذ ولاية البعثة تحت الإشراف العام لرئيس البعثة.

هاء - الموقع

٤٥ - سيكون مقر البعثة في نجamina التي سيتخذ منها رئيس البعثة أيضا مقرا له. كما سيقيم مكتب إقليمي في أبشي ومكتب اتصال في بانغي. وفي مرحلة لاحقة، عندما تكون الظروف الأمنية مؤاتية، ستنشئ البعثة أيضا مكاتب ميدانية متعددة التخصصات في عريبا وأدري وقوز البيضا في شرق تشاد، وفي بيراو في شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى.

واو - الحجم

٤٦ - علاوة على رئيس البعثة، ستضم البعثة أفرادا عسكريين وأفراد شرطة وموظفين مدنيين. وسيتولى ٣٥ ضابطا عسكريا إقامة علاقات اتصال مع الجيش الوطني التشادي والقوات المسلحة في أفريقيا الوسطى، وجهات معنية أخرى في نجamina وبانغي والمناطق المجاورة للمكاتب الميدانية الخمسة المقررة، وجمع المعلومات التي ستفيد في إعداد الخطط المفصلة للوجود المتعدد الأبعاد المتوقع وفي وضعها في صيغتها النهائية. وعلاوة على ذلك، سيقوم ٣٩ موظف شرطة تابعا للأمم المتحدة بوضع الصيغة النهائية لجوانب محددة في استراتيجية مفصلة تعالج الاحتياجات المتعلقة بمهام الشرطة في مخيمات اللاجئين، والبلدات الرئيسية التي توجد فيها مكاتب ميدانية للشؤون الإنسانية، وطرق مرور المساعدة الإنسانية، ومناطق تجميع المشردين داخليا، وبالمساعدة في عملية اختيار أفراد الشرطة والدرك التشاديين لانتدابهم وتدريبهم ونشرهم في نهاية المطاف في إطار عملية حفظ السلام المتوقعة، وبإعداد اتفاقات مع حكومة تشاد فيما يتعلق بتقسيم المسؤوليات بين شرطة الأمم المتحدة ومسؤولي إنفاذ القانون التشاديين، وبالشروع في التحضيرات لتدريب شرطة الأمم المتحدة ونشرها في شرق تشاد. وسيجري تكميل أنشطة الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة التابعين للأمم المتحدة بالعمل الذي سيقوم به عدد مناسب من الموظفين المدنيين الفنيين في مجالات الشؤون السياسية، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، والاتصال المتعلق بالمساعدة الإنسانية، والإعلام، والإجراءات المتعلقة بالألغام، والسلامة والأمن. وستضم البعثة أيضا أفرادا لتقديم الدعم اللازم للبعثة، ستسند إليهم مسؤولية الاضطلاع بجميع جوانب التحضير اللوجستي والإداري لإمكانية إنشاء عملية متعددة الأبعاد.

خامسا - اقتراح إنشاء وجود متعدد الأبعاد للأمم المتحدة في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى

ألف - الولاية

٤٧ - في حالة ما إذا قرر مجلس الأمن إنشاء وجود متعدد الأبعاد للأمم المتحدة في شرق تشاد والجزء الشمالي الشرقي من جمهورية أفريقيا الوسطى، سأوصي بأن تعهد للكيان المنشأ المهام الرئيسية التالية، التي تراعى استمرار عدم الاستقرار على امتداد الحدود بين السودان وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، والتهديد الذي يشكله ذلك على سلامة السكان المدنيين وسير العمليات الإنسانية:

أمن المدنيين وحميتهم

- المساعدة في حماية المدنيين المعرضين للخطر، بمن فيهم المشردون داخليا واللاجئون، في حدود قدرات عملية الأمم المتحدة وضمن مناطق انتشارها.
- المساعدة في الحفاظ على القانون والنظام في مخيمات اللاجئين، والبلدات الرئيسية التي توجد بها مكاتب ميدانية للمساعدة الإنسانية، وعلى طرق مرور المساعدة الإنسانية، وفي مواقع المشردين داخليا، وفي المجتمعات المحلية المضيفة.
- الانتشار في المواقع الرئيسية في المناطق الحدودية، بهدف الحد من التوتر وتيسير بناء الثقة.
- الاتصال بالجيش الوطني والدرك وقوات الشرطة والسلطات القضائية ومسؤولي السجون في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى للإسهام في إيجاد بيئة أكثر أمنا في شرق تشاد وشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى.
- تيسير تقديم المساعدة الإنسانية وحرية مرورها.
- الاتصال بحكومة تشاد ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لدعم جهودهما الرامية إلى نقل مخيمات اللاجئين الموجودة في المناطق القريبة من الحدود، وخاصة فيما يتعلق بالدعم اللوجستي لنقل تلك المخيمات.
- اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية موظفي الأمم المتحدة ومرافقها ومنشآتها ومعداتها وكفالة أمن موظفيها وحرية تنقلهم.

- الاتصال الوثيق مع الاتحاد الأفريقي، وبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، وبعثة الأمم المتحدة في السودان، وحكومة السودان لتبادل المعلومات بشأن التهديدات الناشئة في المنطقة الحدودية.

المساعي الحميدة

- تسهيل تحسين العلاقات بين تشاد والسودان، وبين جمهورية أفريقيا الوسطى والسودان، ولاسيما فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقي طرابلس ونجامينا.
- دعم حكومة تشاد، حسب الاقتضاء، في جهودها الرامية إلى إقامة حوار سياسي متواصل مع مجموعات المعارضة غير المسلحة والتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى بشأن دعمه الجهود المماثلة التي تبذلها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى.
- المساعدة، حسب الاقتضاء، في وضع إطار ملائم لوقف أعمال القتال وتحقيق المصالحة بين الحكومات وفصائل المعارضة المسلحة.

حقوق الإنسان

- الإسهام في تعزيز وحماية حقوق الإنسان عن طريق رصد الانتهاكات التي تقع في شرق تشاد وشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى وتوثيقها والإبلاغ عنها.
- إجراء تحقيقات أولية في حالات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في شرق تشاد وشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى، مع إيلاء اهتمام خاص للعنف الجنسي والعنف الجنساني، وتقديم توصيات بإجراءات تصحيحية إلى الجهات المختصة.
- دعم الجهود الرامية إلى تعزيز قدرات السلطات المحلية والمجتمع المدني، في حدود استطاعة البعثة، عن طريق تقديم التدريب بشأن المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

باء - منطقة العمليات

- ٤٨ - ستكون منطقة عمليات البعثة في شرق تشاد، وبالتحديد في أقاليم وادي فيرا، ووداي، وسلما، ومنطقة إندي الشرقية؛ وشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك محافظة فاكاغا ومناطق محافظة كوتو العليا المحاذية للحدود مع السودان.

جيم - الهيكل التنظيمي للبعثة

٤٩ - سيكون وجود الأمم المتحدة في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى عملية متعددة الأبعاد تتألف من عدة عناصر، يقودها رئيس البعثة، الذي سوف يكون الممثل الخاص لي في تشاد، وسيتولى أيضا مسؤولية تنفيذ ولاية حفظ السلام في شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي هذا الصدد، ستُسند إلى ممثلي الخاص سلطة الإشراف العام على أنشطة الأمم المتحدة، وسيتولى الإدارة العامة والتوجيه في مجال السياسة العامة، كما سيكفل إجراء جميع أنشطة الأمم المتحدة وفق نهج منسق ومتناسك في منطقة عمليات البعثة، وفقا للسياسة المقررة للأمم المتحدة.

٥٠ - وستضم القيادة العليا للبعثة، التي سيكون مركز عملها في مقر البعثة في نجامينا، نائبا للممثل الخاص للأمين العام، ورئيسا لهيئة الموظفين، وقائدا للقوة برتبة لواء، ومفوضا للشرطة، ومديرا للشؤون الإدارية. وسيخضع فريق الإدارة العليا للإشراف المباشر لممثلي الخاص. ومن أجل كفاءة فعالية الاتصال فيما يتعلق بشؤون المساعدة الإنسانية بين البعثة والجهات المعنية بالمعونة، سيكون المنسق المقيم/منسق المساعدة الإنسانية التابع للأمم المتحدة في تشاد عضوا في فريق الإدارة العليا للبعثة، لكنه سيظل خاضعا للتسلسل الإداري ذي الصلة الذي يربطه بمنسق الإغاثة في حالات الطوارئ ومدير البرنامج الإنمائي. وسيضم مقر البعثة أيضا ممثلين عن جميع العناصر الفنية، فضلا عن الأفراد اللازمين للاضطلاع بمهام السلامة والأمن ودعم البعثة.

٥١ - وستنشأ في مقر البعثة في نجامينا خلية تحليل مشتركة للبعثة يديرها رئيس البعثة وتسد إليها مهمة جمع المعلومات وتحليلها وكفاءة مراعاة وجهات نظر وخبرات جميع عناصر البعثة ذات الصلة في المشورة التي يستنير بها رئيس البعثة في قراراته. ولهذه الغاية، ستضم الخلية أفرادا عسكريين وشرطة وموظفين للشؤون السياسية، والسلامة والأمن، والشؤون الإنسانية، وحقوق الإنسان وغير ذلك من العناصر حسبما يكون مطلوبا. وتكملة للعمل الذي ستضطلع به الخلية في مجال التحليل على نطاق البعثة، سينشأ في المكتب الإقليمي في أبشي مركز مشترك للعمليات يضم أفرادا من البعثة بنفس التشكيل المتعدد التخصصات المعتمد للخلية. وسيركز المركز المشترك للعمليات على تقديم المعلومات في حينها وتمكين رئيس البعثة وكبار موظفي الإدارة من وعي الأوضاع القائمة.

٥٢ - وسيكون مركز عمل معظم أفراد البعثة في شرق تشاد. لذا، ستقيم البعثة مكتبا إقليميا في أبشي، سيكون أيضا مقرا متقدما لعنصر الأفراد العسكريين والشرطة التابع للبعثة. وسيدير سير العمل اليومي في المكتب الإقليمي نائب للممثل الخاص يدعمه فريق إداري

إقليمي يتألف من موظف أقدم للشؤون السياسية، ونائب لقائد القوة، ونائب لمفوض الشرطة، ونائب لرئيس الشؤون الإدارية، فضلا عن موظفين للشؤون المدنية، وحقوق الإنسان، والاتصال المتعلق بالمساعدة الإنسانية، والإعلام، ودعم البعثة، والسلامة والأمن.

٥٣ - ولتغطية المناطق الشاسعة في شرق تشاد بشكل فعال، سيكون من الأهمية بمكان بالنسبة للبعثة أن تتطلع إلى المضي قدما وأن تقيم مكاتب ميدانية متعددة الأبعاد في المواقع الرئيسية التالية: عريبا، وأدري، وقوز البيضا، بالإضافة إلى احتمال إقامة مكتب اتصال في بلتن. ويمكن أيضا إنشاء مكاتب اتصال أصغر في بهاي ونزيلي. وستخضع تلك المكاتب لإشراف ممثلي الخاص عن طريق نائبه في أبشي.

٥٤ - وفيما يتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطى، سوف تقيم البعثة مكتب اتصال في بانغي، سيضمه نفس المقر الذي يوجد به مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وسيعمل معه على نحو وثيق. وسيدبره موظف أقدم للشؤون السياسية وموظف اتصال مدني، كما سيضم فردا عسكريا وفردا من الشرطة وموظفا لحقوق الإنسان وضابط اتصال للشؤون الإنسانية، فضلا عن عنصر صغير لدعم البعثة. وسيواصل الممثل الخاص للأمين العام في جمهورية أفريقيا الوسطى إدارة الاتصال مع كبار المسؤولين في حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في بانغي.

٥٥ - وفي شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى، سيكون للبعثة وجود متعدد الأبعاد في بلدة بيراو، يشمل وجودا محدودا لموظفين للشؤون المدنية وأفرادا عسكريين وأفراد شرطة، فضلا عن موظفين لحقوق الإنسان، والاتصال المتعلق بالمساعدة الإنسانية، ودعم البعثة.

٥٦ - وستنشر البعثة على مراحل حيث سيتصدر الأولويات إنشاء مكتب إقليمي قادر على الاستمرار ومقر قيادة متقدم في أبشي، ثم إنشاء مكاتب ميدانية في شرق تشاد، وأخيرا إنشاء مكتب الاتصال والمكتب الميداني في جمهورية أفريقيا الوسطى.

دال - الأنشطة التي ستضطلع بها العناصر

المساعي الحميدة والشؤون المدنية

٥٧ - ستشمل البعثة عنصري المساعي الحميدة والشؤون المدنية. وسيقدم عنصر المساعي الحميدة الدعم والمشورة لممثلي الخاص في أداء مهامه، على النحو المبين في الفقرة ٤٩ أعلاه. وتحقيقا لهذه الغاية، سيتشاور عنصر المساعي الحميدة بانتظام مع أصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين الرئيسيين وسيرصد التطورات السياسية والإدارية الرئيسية وسيقدم تحليلات بشأنها. وسيضطلع العنصر أيضا بالمسؤولية عن تقديم التقارير إلى مقر الأمم المتحدة. وسيقيم

عنصر الشؤون المدنية اتصالات مع السلطات المحلية والمجتمع المدني في مناطق الانتشار لكفالة إقامة علاقة بناءة بين أصحاب المصلحة المذكورين والبعثة، بما في ذلك من خلال تبادل المعلومات. كما سيقوم موظفو الشؤون المدنية بتشجيع مبادرات المصالحة المحلية ودعمها. وسيكون لعنصري المساعي الحميدة والشؤون المدنية على السواء موظفون في نجامينا وفي المواقع الميدانية في شرق تشاد وشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى، وكذلك في مكتب الاتصال في بانغي.

العنصر العسكري

٥٨ - سيساعد العنصر العسكري في حماية المدنيين المعرضين للخطر، وسيعمل على تيسير إيصال الإغاثة الإنسانية، وسيسعى من خلال وجوده إلى الحد من التوتر ومنع نشوب الصراعات بغية تهيئة بيئة أكثر أمناً في مناطق انتشاره.

٥٩ - وسيكون الاتصال مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، لا سيما القوات المسلحة لتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وأي عناصر مسلحة أخرى في المنطقة، حاسماً لكفالة فهم واحترام الطابع المحايد لقوة الأمم المتحدة. وينبغي أيضاً إقامة اتصال وثيق مع بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان وبعثة الأمم المتحدة في السودان لتبادل المعلومات عن التهديدات المحتملة التي تنشأ على أي من جانبي الحدود، وذلك بهدف تقديم إنذار مبكر.

٦٠ - وسينشر إطار من كتائب المشاة لإتاحة حضور فعال من خلال الدوريات البرية والجوية، نهاراً وليلاً، بهدف طمأنة السكان المدنيين ومحاوله منع شن الهجمات ضدهم. كما سيؤدي توفير الأمن للمناطق الواسعة إلى توسيع نطاق المنطقة التي يمكن أن تعمل فيها الجهات الفاعلة في المجال الإنساني في أمان. وستكون الدوريات الليلية هامة بشكل خاص. وينبغي أن تكون الكتائب المدعومة بالطائرات قادرة على إجراء العمليات الليلية ومجهزة بالمعدات لذلك. ولتحقيق أثر مبكر في الميدان، سيلزم الإسراع بنشر كتيبتين للمشاة على الأقل تشملان دعماً هندسياً وطبياً.

٦١ - وبهدف تحديد التهديدات الناشئة، ينبغي أن تمتلك القوة قدرات على المراقبة والاستطلاع تتجسد مثلاً في طائرات المراقبة والطائرات العمودية المسلحة والطائرات الموجهة من بعد، فضلاً عن عناصر للاستطلاع البري تكون قادرة على القيام بدوريات لمسافات طويلة. وبهدف الرد الفعال على التهديدات المحدقة بالسكان المدنيين، يجب أن تكون القوة العسكرية قادرة على العمل وعلى استعداد لذلك. وينبغي أن يُؤخذ للقوة باتخاذ إجراءات حازمة، وأن تكون مدعومة بما يناسب من قواعد الاشتباك ومجهزة بالمعدات اللازمة للرد بقوة على أي أعمال عدائية. وستتيح الطائرات العمودية المسلحة الاستجابة بفعالية وبسرعة،

وكذلك نشر قوات للرد السريع على مستويي القوات والقطاعات، في ناقلات أفراد مدرعة، ومركبات ذات قدرة عالية على الحركة، وطائرات عسكرية.

٦٢ - وللحد من التوترات في المناطق الحدودية ومنع نشوب الصراعات، ستقوم القوات العسكرية التابعة للأمم المتحدة بدوريات وستراقب أماكن التوتر المحتملة في منطقة العمليات. وهذا لن يتدخل في المسؤولية السيادية التي تضطلع بها السلطات التشادية وسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في تأمين حدودها مع السودان. ويمكن أيضا للقوات العسكرية التابعة للأمم المتحدة أن تحقق في ادعاءات الأعمال العدائية المرتكبة في المنطقة الحدودية بين تشاد والسودان وتحقق منها، ويمكنها أن تزود مجلس الأمن في وقت لاحق بتقييم لهذه الحوادث.

٦٣ - وستكون ثمة حاجة لوجود أمني صغير في جمهورية أفريقيا الوسطى للمساعدة في بناء الثقة ومنع نشوب الصراعات. ويمكن إتاحة هذا الوجود بأن تنشر الأمم المتحدة حوالي ٥٠٠ فرد في المنطقة.

٦٤ - وسيكون للمهندسين العسكريين أهمية حاسمة في كل قطاع، في أول الأمر لتشييد المخيمات الأساسية ثم تعزيز قدرة القوة على الحركة، بتشديد مهابط الطائرات العمودية وتحسين الممرات. وستتطلب القوة أيضا قدرات تمكينية طبية ولوجستية.

٦٥ - وباختصار، خلص فريق التقييم إلى أن العملية العسكرية ستحتاج إلى قادة وقوات عسكرية على مستوى رفيع لديهم القدرة على العمل في الظروف المعقدة للتهديدات الخارجية والداخلية؛ كما ستتطلب قدرة جيدة على الاتصال، وأنشطة للاستطلاع والمعلومات والمراقبة؛ وإمكانية التحرك بسهولة شديدة؛ وقدرة عسكرية فعالة للتصدي لأي تهديد مسلح.

٦٦ - وسيكون مقر القوة العسكرية في نجامينا، إلى جانب عدد صغير من الموظفين ومكتب اتصال في بانغي. وسيجري التحكم في العمليات العسكرية من مقر قيادة عمليات متقدم في أبيشي، سيكون في مكان واحد مع المكتب الإقليمي للبعثة. وستقسم القوة إلى أربعة قطاعات، ثلاثة منها في تشاد وقطاع واحد في جمهورية أفريقيا الوسطى. وستكون مقر قيادة القطاعات في شرقي تشاد في منطقة عريبا في الشمال، وأدري في الوسط، وقوز البيضا في الجنوب. وسيتركز مقر قيادة القطاع في جمهورية أفريقيا الوسطى في بيراو، في مكان واحد مع مكتب اتصال البعثة في بيراو.

٦٧ - ويتمثل الخيار ألف في قوة أكبر من لواء مشاة عادي، تتألف من خمس كتائب للمشاة، وسرية استطلاع تابعة للقوة واحتياطي للقوة يتكون من سريتين للمشاة، يدعمها عنصر للطيران العسكري يتألف من ١٨ طائرة عمودية للخدمات، وطائرتين عموديتين

مسلحتين للمراقبة، ومفرزة للطائرات الموجهة من بُعد وطائرة واحدة ثابتة الجناحين للمراقبة. وستُعزّز القوة وتدعم بأربع سرايا للمهندسين، وسرية هندسية للقاعدة الجوية، وسرايا للنقل واللوجستيات، ومستشفى من المستوى الثاني في أبيشي ومرفق معزز من المستوى الأول في بيراو. ويمكن خفض عدد وحدات المهندسين بعد إنشاء القوة في أول الأمر. ويمكن أيضا نشر بعض مراقبي الأمم المتحدة العسكريين، رهنا بالاعتبارات الأمنية. وسيصل مجموع عدد أفراد القوة إلى حوالي ٦٠٠٠ فرد. وستتوقف قابلية هذا الخيار للتنفيذ بشكل كبير على توافر الطيران العسكري الذي يمنح هذه القوة المرونة اللازمة لنشر وحداتها بسرعة عن طريق الجو بهدف تلبية الاحتياجات التشغيلية وإرساء وجود أمني ذي مصداقية على امتداد منطقة واسعة. وفي الوقت نفسه، ستشغل هذه القوة عددا صغيرا نسبيا من القواعد وسيكون عدد أفرادها أقل من العدد الذي كان سيلزم لو لم يتم توفير موارد الطيران العسكري التي حُددت في هذا الخيار. وسيطلب هذا الخيار أيضا قبول درجة أعلى من المخاطرة فيما يتعلق بحماية المدنيين. كما أنه سيجعل القوة أكثر عرضة للقيود التي تفرضها الأحوال الجوية على العمليات. وتشير التجارب السابقة إلى أن الحصول على الطائرات العمودية العسكرية الكافية والمتسمة بالكفاءة قد تصادفه صعوبات بالغة، وعدم الحصول على وسائل الطيران المطلوبة سيجعل هذا الخيار غير مجد.

٦٨ - ويتمثل الخيار باء في قوة بحجم فرقة مشاة عادية، تتألف من تسع كتائب للمشاة، تشمل كتيبتين أو ثلاث كتائب في كل قطاع في تشاد وسريتين للمشاة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وسرية للاستطلاع تابعة للقوة، واحتياطي للقوة يتكون من كتيبة خفيفة، مدعومة بعنصر للطيران العسكري يتألف من تسع طائرات عمودية للخدمات، وطائرتين عموديتين مسلحتين للمراقبة، ومفرزات للطائرات الموجهة من بُعد وطائرتين ثابتتي الجناحين للمراقبة. وسيصل مجموع عدد أفراد القوة إلى حوالي ١٠٩٠٠ فرد. ويعتمد هذا الخيار بقدر أكبر على قوات المشاة الموجودة بالفعل لتلبية الاحتياجات التشغيلية، مع التضحية في نفس الوقت بقدر من سهولة الحركة الجوية. ويتيح الخيار درجة أقل من المخاطرة فيما يتعلق بحماية المدنيين وسيكون أقل عرضة للقيود التي تفرضها الأحوال الجوية.

٦٩ - وفي حالة استمرار تفاقم الحالة في تشاد أو جمهورية أفريقيا الوسطى خلال أو بعد عملية نشر تقوم بها الأمم المتحدة، ينبغي في إطار أي من الخيارين توفير قدرة قابلة للنشر السريع، ترابط غير بعيد، بحد أدنى قدره كتيبة مشاة أخرى تتألف من ٨٥٠ فردا من جميع الرتب، يأذن بها المجلس عند الموافقة على الولاية، وذلك بهدف تعزيز البعثة في الحالات العصيبة.

الشرطة

٧٠ - على نحو ما اقترح في تقرير سلفي المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، ستضطلع شرطة الأمم المتحدة بالمحافظة على الأمن والنظام في مخيمات اللاجئين (١٢ موقعا) ودعم الأنشطة الوطنية لإنفاذ القانون في محيط المدن الواقعة في شرق تشاد التي لها صلة بالمشردين داخليا واللاجئين والعمليات الإنسانية، وهي أبيشي وباهاي وعرييا وفارشانا وغيريدا وقوز البيضا. ولا يمكن الاضطلاع بهذه المهام إلا بالاقتران مع وجود عسكري للأمم المتحدة سيكون ضروريا لتوفير أمن المناطق الواسعة من أجل إنجاز أنشطة الأمم المتحدة.

٧١ - وفي ضوء الصعوبات المتصلة بتحديد ونشر ما يكفي من الموظفين الدوليين ذوي المهارات اللغوية المناسبة، ستعتمد البعثة على النهج الذي اتبعته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مخيمات اللاجئين. وفي هذا السياق، يقدر أنه ستكون ثمة حاجة لحوالي ٨٠٠ دركي وشرطي تشادي. وسُيُعار هؤلاء الأفراد إلى الأمم المتحدة وسيخضعون للقيادة التنفيذية لمفوض شرطة الأمم المتحدة. وسيرتدون بزات مميزة وسيتلقون الدعم اللوجستي الأساسي الذي عادة ما يقدم لأفراد شرطة الأمم المتحدة العاملين في عملية من عمليات حفظ السلام، بالإضافة إلى مرتب.

٧٢ - وسيلزم للبعثة أيضا حوالي ٢٦٠ فردا من أفراد شرطة الأمم المتحدة الدوليين، الذين سيضطلعون بالمسؤولية عن اختيار الأفراد التشاديين لإعارتهم إلى شرطة الأمم المتحدة، مع بذل عناية خاصة فيما يتعلق بالتوازن العرقي والجنساني للأفراد المختارين، وتقديم تدريب مكثف قبل النشر لأفراد الشرطة التشاديين الذين وقع عليهم الاختيار. وسيقدم أفراد شرطة الأمم المتحدة المشورة للأفراد التشاديين ويراقبون جميع عمليات الشرطة على جميع المستويات داخل المنطقة الواقعة تحت مسؤوليتهم.

٧٣ - وسيقتصر وجود شرطة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى على تقديم المشورة والمساعدة التقنية للشرطة الوطنية والدرك الوطني. وستُنشر مجموعة تتألف من ٢٠ فردا من أفراد شرطة الأمم المتحدة في بيراو لهذا الغرض، بافتراض أن وجودا عسكريا للأمم المتحدة سيوفر أمن المناطق. وستُنشأ أيضا جهة اتصال في بانغي لإقامة صلة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك الحكومة ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى والوكالات الدولية.

سيادة القانون

٧٤ - ستتطلب البعثة أيضا قدرة استشارية داخلية فيما يتعلق بأنظمة العدل والسجون، ستتولى أيضا الاتصال بمسؤولي العدل والسجون المحليين. وستعمل البعثة بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري وغيره من الجهات الفاعلة الدولية.

حقوق الإنسان

٧٥ - سيضطلع عنصر حقوق الإنسان برصد هذه الحقوق وسيتكفل بالتحقيقات والتقارير والأنشطة التدريبية المتعلقة بها. وستبذل عناية خاصة لتحديد هوية منتهكي حقوق الإنسان وللمجالات المواضيعية المتعلقة بالعنف الجنسي وحماية الطفل. وسيُنشر موظفو حقوق الإنسان في جميع أرجاء منطقة البعثة وسيعملون بالتعاون وثيق مع العناصر الأخرى، بما في ذلك العنصر العسكري وعنصر الشرطة والعنصر القضائي وعنصر مرافق الإصلاح والتأهيل وغيرها من العناصر المدنية، فضلا عن وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وغيرها من الجهات الفاعلة في المجال الإنساني الموجودة في الميدان بهدف القيام على نحو استباقي بتحديد التهديدات المحتملة التي قد يتعرض لها السكان المدنيون. كما سيشارك موظفو حقوق الإنسان في التحليل المشترك الذي يجري مع العناصر الأخرى للبعثة بهدف المساعدة في وضع أولويات سير العمليات.

٧٦ - وسيعمل عنصر حقوق الإنسان بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري وغيره من الجهات الفاعلة فيما يتعلق بالأنشطة الرامية إلى تعزيز النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها. وستصدر تقارير عامة منتظمة عن حالة حقوق الإنسان في مناطق النشر المشمولة بالولاية، تتضمن توصيات محددة لكي تتخذ الجهات الفاعلة المعنية إجراءات تصحيحية.

الاتصال والتنسيق في المجال الإنساني

٧٧ - سيواصل منسقا الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى تنسيق العمليات الإنسانية الجارية في البلدين. ورغم أن هذا النشاط سيجري بمعزل عن عمل البعثة، فإن منسقي الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية سيقدمان المشورة لرئيس البعثة في المسائل الإنسانية فيما يتعلق بمنطقة البعثة وسيشاركان في الإدارة العليا للبعثة تحقيقا لهذه الغاية. وبالإضافة إلى ذلك، سيُنشر عدد من موظفي الاتصال في المجال الإنساني كجزء من البعثة، وسيكون مقرهم بالدرجة الأولى في شرق تشاد وفي شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى، لكفالة الاتصال المناسب بين البعثة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية وعموم مجتمع الأنشطة الإنسانية في تلك المناطق.

الإعلام

٧٨ - على نحو ما ذُكر في تقرير سلفي المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، سيكون إنشاء عنصر إعلام فعال حاسماً لكفالة إيجاد فهم واسع الانتشار للغرض من البعثة وأهدافها وأنشطتها. وسيتحقق هذا من خلال تعميم رسائل متسقة على نطاق واسع تُبين عمل البعثة الذي سيستهدف السكان الذين يعيشون في المناطق الحدودية التي تغطيها أعمال البعثة، وكذلك أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك مجتمعات محلية محددة في منطقة العمليات والقوات المسلحة الوطنية. كما سيقوم عنصر الإعلام بإعداد وتعميم رسائل تركز على المصالحة وعلى أهمية السلام والاستقرار. ولإنجاز هذه المهام، ينبغي أن تكون للعنصر قدرة على التوعية العامة والعلاقات مع وسائط الإعلام وكذلك على إنتاج المواد المطبوعة والمذاعة.

القضايا الجنسانية

٧٩ - ستكفل البعثة، وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع مناحي عملها. ويتمثل أحد أهدافها الرئيسية في تيسير توفير الدعم في مجال بناء قدرات عناصر البعثة النظاميين منهم والمدنيين على وضع استراتيجيات تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وسيقدّم الدعم التقني والمشورة إلى جميع عناصر البعثة بغرض الاستجابة على نحو ملائم لما حُدد من أولويات لصالح المرأة والفتاة في قطاعات الأمن والحماية وحقوق الإنسان.

٨٠ - وستولي البعثة اهتماماً خاصاً لحالة المرأة والفتاة المتضررتين على نحو مباشر من الصراع. وستعمل البعثة على تسجيل مدى العنف الذي يمارس ضد المرأة، كما ستضطلع بدور في مجال الدعوة مع السلطات المحلية والوطنية لحماية المدنيين وأشد الفئات ضعفاً. وستقدم البعثة الدعم، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة ومؤسسات المجتمع المدني، إلى السلطات الوطنية، بما فيها القوات المسلحة وقوة الدرك والشرطة، تسهيلاً لتنفيذ السياسات والبرامج الرامية إلى تحقيق أهداف المساواة بين الجنسين.

٨١ - وسيجري أيضاً تنفيذ خطة عمل بشأن المساواة بين الجنسين، تستهدف تحديداً شرق تشاد وشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى وتركز على تدابير الوقاية والتصدي من أجل كبح النسبة العالية لما يبلغ عنه من حوادث العنف الجنسي والجنساني التي يتعرض لها اللاجئين والمشردون داخلياً والسكان المدنيون. كما سيجري التشديد على تناول موضوع الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

السلوك والانضباط

٨٢ - ستنشأ داخل البعثة وحدة معنية بسلوك الموظفين وانضباطهم، تتولى تقديم الدعم لممثلي الخاص في مجال وضع الاستراتيجيات والآليات الرامية إلى منع جميع أشكال سوء السلوك وتحديدتها والتصدي لها، بما في ذلك الاستغلال والإيذاء الجنسيين. وستعمل الوحدة بالتعاون مع سائر عناصر البعثة ومكاتبها على القيام بأنشطة في مجالي التوعية والتدريب لمنع سوء السلوك، وإنشاء شبكات من جهات الاتصال لتلقي الشكاوى، وإقامة ما يلزم من النظم ذات الصلة لإدارة ورصد البيانات لإنجاز هذا العمل. وسترسي البعثة أيضاً القدرة على التحري في ادعاءات سوء السلوك وفقاً للقواعد والإجراءات المقررة.

فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٨٣ - تعاني تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى كالتأهما، حسبما أشير إليه في التقرير المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ (S/2006/1019)، من ارتفاع حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. وعملاً بقرار مجلس الأمن ١٣٠٨ (٢٠٠٠)، ستنفذ البعثة برامج مستمرة لتعميم المعرفة وإذكاء الوعي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين موظفي البعثة كافة، النظاميين منهم والمدنيين، بما في ذلك الحصول طوعاً على خدمات المشورة والفحص بشأن فيروس نقص المناعة البشرية في جميع مواقع نشر البعثة. وستتعاون وحدة فيروس نقص المناعة البشرية مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية ومؤسسات المجتمع المدني بهدف إدراج الشواغل المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية في ولاية البعثة، ولا سيما الحاجة إلى حماية الفئات الضعيفة من العنف الجنسي والجنساني وإذكاء الوعي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية في أوساط اللاجئين والمشردين داخلياً.

سلامة الموظفين وأمنهم

٨٤ - نظراً لما يكتنف متطلبات كفاءة أمن الموظفين في منطقة البعثة من تعقيد، ولا سيما في شرق تشاد، ستنشأ آلية لتنسيق شؤون أمن الموظفين في شرق تشاد تكفل التعاون بين المؤسسات المجهزة بقدرات أمنية وصولاً إلى تهئية أجواء يسودها الأمن والسلامة للاضطلاع بالولاية المنوطة بالبعثة وأنشطة تنفيذ البرامج. وستكون هذه الآلية ذات أهمية حيوية بالنظر إلى حالة الأمن التي تصنفها الأمم المتحدة حالياً ضمن المرحلتين الثالثة والرابعة، وفي ضوء مختلف المتطلبات والتهديدات الأمنية المطروحة في المنطقة. وستشهد جمهورية أفريقيا الوسطى تعزيزاً لآليات سلامة الموظفين وأمنهم القائمة في شمال شرق البلد، تحسباً لزيادة عدد الموظفين في المنطقة.

الإجراءات المتعلقة بالألغام

٨٥ - رغم أن التقديرات تشير إلى انخفاض خطر الألغام الأرضية إلى حد كبير في شرق تشاد، ولا سيما على طول الحدود مع جمهورية أفريقيا الوسطى، فإن هناك تهديدات مؤكدة يطرحها وجود مخلفات الحرب من المتفجرات واحتمال استخدام الألغام الأرضية لتقويض أنشطة البعثة. وفي هذا الصدد، ستتولى وحدة معنية بالإجراءات المتعلقة بالألغام تقييم وفحص جميع الطرق التي ستسلكها البعثة ووكالات الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية للتأكد من سلامة استخدامها للمرور. وسيلزم نشر قوة لمسح حقول الألغام/التخلص من الذخائر المتفجرة (فريقان) تضطلع بأعمال إزالة الألغام التمهيديّة اللازمة لدعم عمل البعثة.

دعم البعثة

٨٦ - ستناط بشعبة دعم البعثة مسؤولية إقامة الهياكل الأساسية وتشغيلها وصيانتها علاوة على توفير القدرات الأساسية في مجالات الاتصال والتنقل والاكتفاء التي تحتاج إليها عملية الأمم المتحدة لإنجاز مسؤولياتها. ووفقاً لما أكدته سلفي في تقريره المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، فإن عوامل من قبيل الطابع غير الساحلي لكل من تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، وظروفهما البيئية البالغة القسوة، وشحة مواردهما، وضآلة هياكلهما الأساسية، ستضطر لتجعل نشر عملية الأمم المتحدة أمراً بالغ التعقيد وتحدّ بشكل خطير من قدرة الأمم المتحدة على دعم موظفيها. وعلى وجه التحديد، عندما يحل فصل الأمطار الغزيرة ويمتد لما يزيد على خمسة شهور، فإن الطرق تصبح غير سالكة على امتداد عدة أيام وتتحول الأجرار والغابات إلى مستنقعات. وسيطرح نقل السلع إلى البعثة أيضاً تحدياً جسيماً. وكما أشير إليه في التقرير المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، يصل متوسط الزمن الذي يستغرقه عبور أي شحنة واردة من دوالا في الكاميرون ومتوجهة إلى بانغي أو نجامينا إلى ما يتراوح بين نحو ستة وثمانين أسابيع تبعاً لفصول السنة. وعلاوة على ذلك، عندما يُضاف إلى تلك العوامل المستوى الحالي للأنشطة التي تقوم بها الوكالات الإنسانية، يبرز بوضوح خطر تآكل الموارد الطبيعية المتاحة حالياً، وبخاصة الماء. وعليه، من الضروري تنسيق أي عملية نشر على نحو وثيق مع الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة وسائر أصحاب المصلحة العاملين في المناطق المعنية من أجل تقييم أثر النشر على المجتمعات المحلية.

٨٧ - وسيراعى في تقديم الدعم للوحدات العسكرية العاملة في شرق تشاد وشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى معايير الأمم المتحدة الخاصة بالاكتفاء الذاتي. وسيلزم في مرحلة بدء البعثة القيام بأنشطة تشييد واسعة لأماكن العمل والمرافق السكنية، وتوفير تكنولوجيا المعلومات، إضافة إلى الترتيبات الأمنية. ومن المرجح أن يتطلب التعجيل بإقامة هذه المرافق

اللجوء إلى المتعهدين التجاريين على نحو كبير. وعلاوة على ذلك، سيمر كل الدعم اللوجستي المتوجه إلى تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى عبر ممرين رئيسيين: انطلاقاً من دوالا في الكاميرون، وعلى نطاق أضيق، انطلاقاً من بنغازي في الجماهيرية العربية الليبية. وإضافة إلى ذلك، من المهم التأكيد على أن الفصل المطير سيحد من إمكانية نقل المواد المطلوبة برا داخل منطقة العمليات. وفي هذا الصدد، سيكون التكبير بالتخزين المسبق لمخزونات الانتشار الاستراتيجية المتوجهة إلى نجامينا وبانغي أمراً أساسياً.

سادسا - ملاحظات وتوصيات

٨٨ - تواجه منطقة شرق تشاد أزمة أمنية وإنسانية متعددة الجوانب، تشمل وقوع اشتباكات مستمرة بين القوات الحكومية والمتمردين التشاديين المتخذين من السودان مقرا لهم، وهجمات عبر الحدود تشنها ضد المدنيين مليشيات يوجد مقرها في السودان، ووجود متمردين سودانيين في الأراضي التشادية، والعنف العرقي، والتزوح الداخلي، والتوترات الطائفية، وأعمال اللصوصية. ويُسفر كل ذلك عن بيئة يسودها عدم الاستقرار ووقوع المجتمعات المحلية ضحايا للاستضعاف والإبذاء، هي واللاجئون السودانيون في المنطقة البالغ عددهم ٢٣٢ ٠٠٠ لاجئ، وكذلك، بوجه خاص، المشردون داخليا في شرق تشاد البالغ عددهم ١٢٠ ٠٠٠ مشرد.

٨٩ - وبينما تسعى الأمم المتحدة إلى تحديد أنجع السبل للتصدي لهذه التحديات، من المهم الإشارة إلى أن شرق تشاد لا يمثل بيئة حفظ سلام من النوع التقليدي. ورغم تفهقر المتمردين مؤخرا إلى الحدود مع دارفور أو أبعد من ذلك، أمام زحف القوات المسلحة التشادية مؤخرا، ما زالت آفاق السلام والأمن الدائمين في المنطقة غير واضحة المعالم. وعلاوة على ذلك، لا تلوح في أفق الأزمة في دارفور أي تباشير للانحسار، ولا تزال القلاقل الدائرة في تلك المنطقة تشكل عقبة كأداء أمام إحلال السلام والاستقرار في شرق تشاد. وتتواصل في تشاد نفسها أعمال القتال بين الحكومة وفصائل المعارضة المسلحة، ولم تكنسب الجهود المبذولة لإرساء حوار سياسي الزخم المرجحى. كما أن التوترات الطائفية تشكل بدورها مبعث قلق نظرا لما تطرحه من مخاطر على السكان المدنيين.

٩٠ - وعليه، فإن النشر غير المقيد لقوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة في هذه البيئة الحافلة بالتحديات سينطوي على مخاطر واضحة وجسيمة. ومن أبرز هذه التحديات إمكانية أن تنظر المجموعات المسلحة إلى عمل قوة الأمم المتحدة على أنه يعرقل تحقيق مآربها العسكرية فتقرر مهاجمتها. ومن الأساسي إذن الحصول على تأكيدات من الجماعات التشادية المتمردة بأنها ستقر بالطابع الحيادي لوجود الأمم المتحدة. ومن المحتمل أيضا أن تجد

قوة الأمم المتحدة نفسها، وهي تؤدي مهام الحماية المنوطة بها في بيئة على تلك الدرجة من التقلب، مُقحمة وسط تبادل إطلاق النار بين المتحاربين.

٩١ - ولتقليل هذه المخاطر، ينبغي أن تركز قوة الأمم المتحدة بوضوح على هدفين رئيسيين، ألا وهما: حماية المدنيين المعرضين للخطر ولا سيما المشردين داخليا واللاجئين؛ وتسخير حضورها لردع الهجمات التي تشن عبر الحدود. وإذا قرر مجلس الأمن إنشاء قوة من هذا القبيل، فإنني أوصي باعتماد الخيار بـ (انظر الفقرة ٦٨ أعلاه)، لأن جمعه بين عاملي الحجم وسهولة الحركة سيتيح القدرة على تنفيذ المهام المقترحة تنفيذا فعالا والتصدي للحوادث غير المتوقعة. ومن الأساسي في هذا الصدد أن تبدي الدول الأعضاء في أقرب وقت ممكن ما يدل على استعدادها لإتاحة ما يلزم من القوات وأفراد الشرطة المدربين والمجهزين على نحو جيد. وسيظل حجم القوة قيد الاستعراض وسيعدل في ضوء تحسن الحالة الأمنية.

٩٢ - وبالتوازي مع ذلك، يمكن لعملية الأمم المتحدة أن تساهم أيضا في الجهود المستمرة المبذولة من أجل تسوية الأزمة في دارفور وأن تقدم المساعدة، حسب الاقتضاء، لتهيئة مناخ سياسي مؤات لإحلال السلام والاستقرار والمصالحة في شرق تشاد. وعلاوة على ذلك، سيكون من المهم المضي قدما على وجه السرعة بعملية إعادة نقل مخيمات اللاجئين الموجودة على مقربة من الحدود مع السودان، وبخاصة مخيمي أم نباك وأوري كاسوني الواقعين قرب باهاي. وسيؤدي نقل هذين المخيمين إلى مواقع ملائمة بعيدا عن الحدود، إلى تيسير المحافظة على طابعهما المدني والإنساني والقضاء على بؤر التوتر المحتملة على الحدود. بيد أن تحقيق هذا الهدف سيقتضي توفير مساعدة وطنية ودولية كبيرة.

٩٣ - وسيطلب نشر عملية متعددة الأبعاد للأمم المتحدة في شرقي تشاد أن تقدم الحكومة دعما وتعاوننا كاملين. غير أن الرئيس ديبو، كما ورد في الفقرة ٣٣، أعرب عن بعض القلق من العنصر العسكري للبعثة المقترحة، وذلك خلال اجتماعه مع الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام في ٥ شباط/فبراير. وسأطلع مجلس الأمن على القرار النهائي الذي سيتخذه الرئيس ديبو في هذا الصدد فور إخطاري به.

٩٤ - والحالة أقل حدة في شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى، كما أن الاتفاق المبرم بين الحكومة والجماعات المتمردة للتفاوض بشأن وضع حد للتزاع الدائر بينهما هو تطور يبعث على التفاؤل. وفي الوقت نفسه، لا يزال خطر اندلاع العنف من جديد قائما، ما دام هناك صراع عبر الحدود في السودان وشرق تشاد وتوترات طائفية مستمرة في محافظة فاكاغا. وفي

هذا الصدد، سيكون للنشر المتواضع الحجم لأفراد عسكريين وأفراد شرطة التابعين للأمم المتحدة تأثير يساهم في استقرار الحالة في شمال شرقي جمهورية أفريقيا الوسطى.

٩٥ - وفي الختام، أود التأكيد من جديد على أن المسؤولية عن إيجاد حل دائم للأزمة في دارفور وشرق تشاد وشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى تقع، في المقام الأول، على عاتق قادة هذه البلدان. لذا، أناشد حكوماتها المضي قدما على وجه السرعة وحشد الإرادة السياسية من أجل إحلال السلام والاستقرار في بلدانها وفي المنطقة. وأولى الخطوات الملموسة التي يتعين على تشاد والسودان اتخاذها هي تنفيذ اتفاقي طرابلس ونجامينا على سبيل الأولوية. أما في جمهورية أفريقيا الوسطى، فيجب تقديم كل ما يلزم من دعم لمبادرة الحوار السياسي ترسيخا لجزورها. كما يقع على عاتق المجتمع الدولي دور رئيسي يتجلى في الجهر برسالة واضحة مفادها أن الحوار والمصالحة هما السبيلان المقبولان والواقعيان الوحيدان لإحلال السلام الدائم وتحقيق التنمية.